

نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة

عرض : محرم صالح الحداد *

- يجمع العلماء والباحثون و الخبراء على أننا نعيش الآن عصر الأزمات والكوارث، حيث شهدت العقود الأخيرة ابتداءً من عقد التسعينات وقوع العديد منها على كافة المستويات العالمية والقومية والمحلية والمستويات الإقليمية والقطاعية وكذلك على مستوى الوحدات الاقتصادية (سواء كانت إنتاجية أو خدمية) وذلك على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل فى دراسات التنبؤ بهذه الأزمات والكوارث وطرق مجابهة آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (وذلك على النمو الاقتصادى وعلى القدرات التنافسية، الأمر الذى يؤثر على رفاهية الشعوب بشكل عام).

وعلى الرغم من أن هذه الأزمات والكوارث تقع فى كل دول العالم دون استثناء إلا أن معدلات حدوثها فى الدول النامية تنمو بشكل متزايد (ومعدل تكرارها أكبر) ، كما أن آثارها التدميرية على النمو الاقتصادى وعلى القدرات التنافسية وبالتالى على رفاهية الشعوب أشد عمقا وأقوى تأثيرا عنها فى الدول المتقدمة وذلك للعديد من الأسباب الموضوعية الداخلية والخارجية المحيطة بها، ومنها أن الإنسان فى دولنا النامية أصبح قادرا على أن يسبب العديد من الأزمات والتي تفوق فى جسامتها الكوارث الطبيعية، وذلك بالإضافة إلى أن الأزمات والكوارث التى تحدث فى مكان محدد فى العالم قد يتجاوز تأثيرها الحدود الجغرافية للمكان الذى حدثت فيه وتمتد الى السلبية، وتحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية، كما قد تمتد آثارها أيضا عبر الزمن إلى الأجيال القادمة والتي لم ترى النور بعد.

قام بإعداد هذه الدراسة فريق بحثي مكون من : أ.د/ محرم الحداد - الباحث الرئيسي، أ.د/ حسام مندور - مستشار الدراسة، أ.د/ إجلال راتب، أ.د/نادره وهدان، أ.د/ فادية عبدالسلام، د.عبدالسلام محمد، د.طارق نوير، د.سحر بهاني، أ/ سامح طلعت طاهر، أ/ أحمد سليمان، أ/ أحمد صبحي، أ/ أسماء ملهجي، أ/ علا عاطف عفيفي، أ/ سيد دياب إبراهيم، أ/ ولاء حسين عبد الله، أ/ منى سامي طلعت ، ومن خارج المعهد كلا من : د. أماني توفيق، د. أحمد عبد الهادي.(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٧)).

- لذلك كله فقد تزايد الاهتمام بإدارة الأزمات المحتملة الوقوع على كافة المستويات، من قبل متخذى القرارات وواضعى السياسات والمخططين وراسمى الاستراتيجيات بكل دول العالم وعلى وجه الخصوص من قبل كل الأجهزة والمنظمات الحكومية فى دولنا العربية والتي تتعرض بشكل عام لسلسلة من الكوارث والأزمات الناجمة عن النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وغيره، حيث التطورات متلاحقة والتحديات عنيفة .

كما أشارت العديد من المؤتمرات الدولية إلى أهمية نظم الإنذار المبكر كعنصر هام من عناصر التنمية المستدامة، فهي تساعد على تحقيق قدر من الأمان للشعوب من اجل التطوير والتنمية، كما أنها تحمي الموارد من أخطار الأزمات التي تدمر هذه الموارد وتحرم الأجيال القادمة من التمتع بها وجنى ثمارها . وأمام وقوع مسلسلات من الأزمات المتنوعة والمتزايدة فى مصر، خاصة وأن الاقتصاد المصرى يعتبر اقتصاد متلقي للأزمات فى ظل تنبئه لمبايدى، العولة والحرية الاقتصادية وانفتاح الأسواق، كان لا بد أن تفكر الإدارة الحكومية على كافة المستويات فى العديد من القضايا منها

هل يمكن التنبؤ بوقوع مثل هذه الأزمات والكوارث؟ وماهى إشارات الإنذار المبكر لها؟ وكيف يمكن الاستعداد لمجابهتها وذلك لتجنب وقوعها أو التخفيف من حدة آثارها السلبية إذا ما حدثت؟ وباختصار ماذا يجب علينا أن نفعل قبل وقوع الأزمة حتى نفيذ واضعى السياسات ومتخذى القرارات؟

وهذا يعنى أن متخذى القرارات وواضعى السياسات والمخططين فى مصر يهتمون على وجه الخصوص بكيفية التعرف على نظم الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة الحدوث مع إيضاح كيفية الاستعداد والوقاية لمجابهتها قبل وقوعها لمحاولة تلافى أى آثار سلبية على الاقتصاد القومى .

والحقيقة أن نظم الإنذار المبكر كانت قد أنشئت وتم الاهتمام بها من قبل المنظمات الدولية منذ السبعينات والثمانينات لخدمة أغراض إنسانية مع ظهور ظاهرتى الجفاف والمجاعات فى أفريقيا، ثم امتد نطاقها بعد ذلك لتشمل جميع المخاطر الطبيعية والتكنولوجية والبيئية والصحية والأخطار الناتجة عن النزاعات والصراعات، ثم امتد أثرها بعد ذلك نحو الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والتنمية .

- ولقد تناولنا بالدراسة والتحليل في هذا البحث عدد ٧ أزمات محتملة الوقوع (على المستوى القومى والقطاعى والعالمى) يقع بعضها بالدرجة الأولى فى المجالات الاقتصادية وأخرى فى المجالات الاجتماعية وذلك بخلاف الإطار المفاهيمى والمنهجى لأنظمة الإنذار المبكر، ووضع إطار لقواعد البيانات ونظم المعلومات التى يجب الاعتماد عليها لمساعدة متخذ القرار ورأسم السياسة على المستويات المناظرة وفى المجالات المختلفة. هذه الأزمات المحتملة الوقوع وباحتمالات حدوث متباينة، والتى تم اختيارها من بين أكثر من ٢٢ أزمة مقترحة لدراسة نظم الإنذار المبكر لها هى :-
- أزمات الجهاز المصرفى المحتملة الحدوث
 - أزمة التضخم الركودى أو الركود التضخمى
 - أزمة الاستثمار فى مصر
 - أزمة الغذاء (بالتركيز على القمح)
 - الأزمات السياحية
 - أزمة الإتجار فى البشر
 - أزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة فى مصر.
- وعلى أن يتم دراسة إشارات الإنذار المبكر لباقى الأزمات فى سنوات قادمة إن شاء الله .
- والحقيقة أن دراسة ومتابعة الأزمات تجعلنا نؤكد أن الأجهزة الحكومية وغير الحكومية وإدارتها والمنظمات المدنية يجب أن تلعب دوراً غير تقليدى فى التخطيط لمواجهة مثل هذه الأزمات المحتملة الحدوث والاستعداد للتعامل مع إحداثها وخاصة قبل وقوعها كإجراءات وقائية. والهدف من الوقاية هنا إذن هو اكتشاف نقاط الضعف فى النظام ومحاولة قياسها ومعالجتها قبل أن تستفحل أو يستغلها الآخرون فى إلحاق الضرر بالنظام.
- أى أنه سيتم التركيز فى هذه الدراسة بالدرجة الأولى على تقييم أداء وفعالية النظم المستهدفة للأزمات بهدف التعرف عليها واحتمال حدوثها مع رصد المتغيرات المؤثرة والمفسرة لأحداث احتمال وقوع الأزمة .
- وعليه فلقد تبلورت أهداف الدراسة فيما يلى :-

١- دراسة وتحليل وتوثيق نظم الإنذار المبكر لبعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الهامة (لعدد ٧ أزمات) بهدف التنبؤ بها قبل حدوثها لتلافى أى آثار سلبية لها على الاقتصاد القومى المصرى وذلك عن طريق :-

أ- توصيف وتقييم أداء وفعالية النظم القائمة فى مواجهة الأزمات والكوارث للتعرف على مواضع الخلل بها.

ب- تحديد أسباب حدوث كل أزمة من الأزمات المختارة وعوارضها، وإشارات الإنذار المبكر (معايير ومؤشرات) التى يجب التركيز عليها.

ج- اختيار النماذج والأساليب المناسبة للتنبؤ بكل أزمة قبل حدوثها مع تحديد المتغيرات المفسرة لحدوثها وآثارها والتى تتلاءم وهيكل الاقتصاد المصرى بشرط توافر بياناتها مثل (نماذج الانحدار البسيط والمتعدد وأسلوب تحليل الانحدار المرحلى + النظم الخبيرة + الشبكات العصبية... إلخ).

د- تحديد أدوار كل من أجهزة إدارة الأزمات (وخاصة الجهاز الحكومى والمجتمع المدنى والتنظيمات التطوعية لمواجهة الأزمات والكوارث).

هـ- السياسات والإجراءات التى يجب الارتكاز عليها من قبل متخذى القرارات للوقاية وللإستعداد للمواجهة.

٢- عرض بعض الخبرات الدولية فى مجال التنبؤ بالأزمات، والدروس المستفادة من قبل بعض المؤسسات الدولية.

٣- تطوير وتصميم إطار لقواعد ونظم البيانات والمعلومات ونظم الاتصالات التى يجب الارتكاز عليها للإستعداد والوقاية والمرتبطة بالتنبؤ بالأزمات فى مصر قبل حدوثها.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الاستقرائى للأزمات المختارة، مع بعض المرجعيات الميدانية (فى حالة توفر الوقت وميزانية لذلك) لتحديد المتغيرات المفسرة للأحداث ودراسة النماذج المناسبة لها ذات القدرة على تفسير التغيرات والتنبؤ بها والتى تتوافق وهيكل الاقتصاد المصرى. وبالتالي فهى تعتمد على نوعين من البيانات والمعلومات وهما :-

أ- البيانات والمعلومات المنشورة محليا ودوليا .

- ب- البيانات الميدانية والتي سيتم جمعها من خلال إجراء بعض المسوح الميدانية والمتعلقة ببعض الأزمات المختارة، (فى حالة إجراء دراسات ميدانية) .
- ولقد أبرزت الدراسة أن اختيار الأزمات السبعة التي تم تناول إشارات الإنذار المبكر لها إنما يركز على المبررات والأسباب والأهميات الخاصة بكل منها والتي نبرزها فيما يلي:
- ١- فيما يتعلق بأزمات الجهاز المصرفى ، فإننا نعلم أن هناك علاقة تأثير متبادل بين القطاع المصرفى والنظام الاقتصادى الكلى بمتغيراته وسياساته (المالية والنقدية والإنتاجية الخ ، كما أن هناك كثير من المخاطر والآثار السلبية التي تترتب على حدوث هذه الأزمات ، ومنها :
 - ضياع مدخرات المودعين وثروات المجتمع
 - توقف بعض المشروعات وبالتالي ارتفاع معدل البطالة
 - تباطؤ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية
 - احتمال حدوث عجز فى الميزانية العامة للدولة خصوصا عندما تتدخل الحكومة فى التأمين على الودائع . والوفاء بالالتزامات .
 - ضعف الثقة فى النظام المصرفى من قبل المدخرين المحليين والمستثمرين الأجانب .
 - وهذا يعكس ويبرر أهمية بل وضرورة تناول نظم الإنذار المبكر لها .
 - ٢- أما بالنسبة لأزمة الركود التضخمى فإن خطورتها تكمن فى أنها تتركب من مشكلتين كلاهما له خطورة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى وهما (التضخم والبطالة) وكلاهما الظاهرتين غير مرغوب فيهما : فالتضخم يؤدي الى تآكل المدخرات المحلية ويعمل على تآكل القوة الشرائية للنفود كما أنه يضر بأصحاب الدخول الثابتة ، بالإضافة الى أثره السيئ، على النمو الاقتصادى ، كما أن للبطالة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة فهي تعد إهداراً للموارد البشرية وضياعاً للاستثمارات التي تمت فيها خصوصاً بطالة المتعلمين .
 - ٣- وفيما يتعلق بأزمة الاستثمار فمن المعروف أن أحد مشاكله فى مصر هى التقلبات الشديدة فى معدلات الاستثمار سواء بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى أو معدلات النمو السنوية بحيث تصل فى بعض السنوات الى معدلات سالبة ، ومن ثم تفيد دراسة مؤشرات الإنذار المبكر لهذه الأزمة فى معرفة الأسباب التي تقف وراء التقلبات وخطود الآمان فيما يتعلق بالاستثمارات اللازمة لإحداث التنمية المنشودة .

٤- أما فيما يتعلق بالأزمات الغذائية مع التركيز على القمح فإن مصر تعد من الدول الرئيسية المستوردة للقمح بالرغم من تزايد إنتاجها المحلي بمعدل نمو قدر بحوالي ٣,٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، إلا أن هذه الزيادة واكبتها زيادة سكانية وبالتالي لم تساهم إلا في تحقيق اكتفاء ذاتي قدر بحوالي ٥٣,٥٪ كمتوسط خلال نفس الفترة، وهو ما يعنى اعتماد مصر على الأسواق الدولية في توفير احتياجاتها الغذائية من القمح، ومع التغيرات التي تعاني منها أسواق القمح في الآونة الأخيرة والتي تشكل خطورة على تأمين احتياجاتنا الغذائية من هذه السلعة الإستراتيجية بما يهدد الأمن الغذائي المصري ويعرضه لازمة غذائية، لذلك تبرز ضرورة تناول هذه الأزمة ومعالجتها للتعرف على إشارات الإنذار المبكر لها.

٥- وفيما يتعلق بالأزمات السياحية فإن مصر تعتبر من أغنى دول العالم بمواردها السياحية سواء الطبيعية منها أو الحضارية حيث مرت عليها حضارات كثيرة فرعونية ، رومانية ، إغريقية ثم الحضارة الإسلامية، تركت كل منها بصمات واضحة تتمثل فى الآثار التى شيدها كل حضارة من الحضارات، ومع ذلك فإن نصيب مصر من السياحة العالمية لا يتناسب مع ما تتمتع به مصر من ميزة تنافسية على مستوى العالم.

كما يتصدر قطاع السياحة فى مصر مصادر النقد الأجنبي متقدما على صادرات البترول، عائدات قناة السويس ، تحويلات العاملين بالخارج ، كما يخلق قطاع السياحة فرصا كبيرة للتوظيف كما أنه يؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال علاقات التشابك الاقتصادى . كل هذا يؤكد مدى حساسية قطاع السياح للأحداث الداخلية والاقليمية والعالمية حيث يتأثر سلبا وبنسبة كبيرة من خلال انخفاض الحركة السياحية وانخفاض الإيرادات السياحية .

٦- أما فيما يتعلق بأزمة الاتجار فى البشر فمنذ نهاية القرن الماضى والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدنى ومراكز البحوث خاصة فى الدول الأوروبية تدق ناقوس الخطر وتنبه إلى أن هناك عمليات اتجار بالبشر تتم دون رقابة أو محاسبة .

والآن اتضح أن السنوات الأخيرة شهدت توسعا كبيرا فى ضلوع المنظمات الإجرامية فى جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص ونقل أعضائهم قسرا والإيقاع بالنساء خداعا لاستخدامهم فى سوق الدعارة ، وكذلك الأطفال لاستخدامهم فى العمل فى المصانع أو فى الزراعة أو فى المنازل وأيضا

فى استغلالهم جنسيا، بحيث احتلت هذه العمليات (التجارة) المرتبة الثالثة دوليا فى التجارة غير المشروعة (بعد السلاح والمخدرات).

كما نعلم أن هناك (١٧) دولة عربية بها نشاط الاتجار بالبشر منها مصر والتي تصنف من الفئة الثانية حسب درجة مكافحتها لهذه الظاهرة ، أي التي لا تلتزم بأدنى المعايير ، ولكنها تسعى فى سبيل معالجة المشكلة باعتبارها دولة معبر حيث يعبر المهربين من سيناء بمساعدة البدو الى اسرائيل ثم الى باقى دول العالم .

٧-وأخيرا وفيما يتعلق بأزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة فى مصر فمن المعروف أن نسبة إجمالي الفقراء فى مصر تبلغ ٤٠,٥% (فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥) من بينهم ٣,٨% فقر مدقع و١٩,٦% فقر مطلق و٢٠,٩% الأقرب للفقر .

كما ترجع بداية حدوث هذه الأزمة فى مصر إلى الربع الأخير من القرن العشرين عندما اتجهت الدولة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتثبيت الهيكلى ، وواكب ذلك إلغاء برامج الدعم التى كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج ، وانخفاض الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية، وتوقف الدولة عن تنفيذ برامج التشغيل وسياسات الاستغناء عن العمالة بنظام « المعاش المبكر » فى إطار عملية الخصخصة، الأمر الذى يؤثر على مستوى الرعاية الصحية.

لذلك قامت الدراسة فى فصلها الأول بتجميع واستعراض مناهج وأساليب بناء نظم الإنذار المبكر للأزمات (منهجية الإشارات + نماذج بروبيت & لوجيت + منهجية المؤشرات القائدة + منهجية الإنذار بحدوث أزمة + منهجيات المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى- قسم دراسات الدول النامية-دول جنوب شرق آسيا + منهجيات ودراسات أخرى كثيرة، وذلك إضافة لأساليب الانحدار البسيط والمتعدد والمرحلي والنظم الخبيرة + الشبكات العصبية). ومعظم هذه المناهج والأساليب قد تم استخدامها فى بناء نظم الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختارة، كل بما يتناسب مع خصائصها.

ولقد أبرز هذا الفصل :

— أن بناء نظام للإنذار المبكر، مبنى على أسس علمية يساعد صانع القرار على التنبؤ بالأزمات، واتخاذ "الإجراءات التصحيحية" فى مرحلة "ما قبل حدوث الأزمة" Pre-crisis

Situation. بحيث يساعد فى إدارة حوار لدى "جهات صنع القرار" حول أفضل بدائل الحلول "وحزمة السياسات اللازمة" لحصار الأزمة، وعدم السماح لتداعياتها السلبية فى التحقق.

— كما أبرز أن أى نظام للإنذار المبكر مهما بلغت درجة نجاحه أو دقته لا يستطيع أن يرصد بدقة توقيت حدوث الأزمة، ولذلك فإن درجة نجاحه تقاس بقدرته على إطلاق الإنذار قبل وقوع الأزمة بوقت كافٍ بما يسمح لمتخذ القرار بالتحرك واتخاذ القرارات.

— وأكد التحليل أن منهجيات الإنذار المبكر لاتزال فى بدايتها، وغير مكتملة النضج، إلا أن زيادة الطلب على استخدامها، سوف يؤدى إلى استقرارها ورسوخها فى المستقبل.

ولقد توصلت الدراسة فى فصولها السبعة الخاصة بإشارات الإنذار المبكر للأزمات المختارة إلى

مجموعة كبيرة من النتائج والتوصيات نوجز أهمها فيما يلى:

أولاً: نتائج وتوصيات عامة

١. زيادة الاهتمام بالأزمات الاقتصادية لما لها من تأثير على مدى سلامة الاقتصاد الكلى بشكل واضح، بقدر الاهتمام بالأزمات والكوارث الطبيعية التى تهدد ملايين متزايدة من البشر فى ارواحهم وأسباب عيشهم كما تؤدى الى عرقلة انجاز الأهداف الانمائية للألفية، وبالتالي فهناك ثمة حاجة ملحة ومتنامية لزيادة الجهود الرامية الى التحسب لحدوث هذه الأزمات.

٢. هناك حاجة ماسة إلى بناء نظم الإنذار المبكر لكل أزمة متوقعة بما يتناسب مع المناهج والأساليب التى تم استخدامها والمؤشرات والمتغيرات التى تم الاعتماد عليها.

٣. أهمية بناء قواعد بيانات ونظم معلومات تعمل على رصد كل متغيرات ومؤشرات نظم الإنذار المبكر لكل أزمة، فهذا يعتبر ضرورة قومية لكل دولة حتى تستطيع أن تحاصر الأزمة قبل وقوعها.

ثانياً: نتائج وتوصيات خاصة بالأزمات المختارة

١. فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر لأزمات القطاع المصرفى وجد أن المؤشر الإشارى للمؤشرات القائدة هو أنسب مؤشر يمكن استخدامه، ثم قامت الدراسة بتقدير المؤشر الإشارى للمؤشرات القائدة سواء التى تتعلق بالجهاز المصرفى فحسب أو تخص مجموعة مؤشرات الجهاز المصرفى وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلى ذات الصلة معاً.

٢. فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر لأزمة التضخم الركودي فقد أوضحت الدراسة أنه يمكن القول بوجود الركود التضخمي في اقتصاد ما إذا تجاوز كل من معدل التضخم ومعدل البطالة النسبة ٤٪ وبالتالي يكون معدل الركود التضخمي أكبر من ٨٪ .

كما أوضحت الدراسة أن المؤشرات التي تسبب أزمة الركود التضخمي مجموعتين: المجموعة الأولى وتضم المؤشرات التي تفسر الزيادة في التكاليف التي تؤدي إلى التضخم وهي :-

- تكلفة وحدة الناتج من الأجور
- الأرقام القياسية لأسعار الجملة للسلع الوسيطة
- سعر الصرف
- سعر الفائدة الحقيقي .
- والمجموعة الثانية عبارة عن الإختلالات الهيكلية وتشمل :
- نسبة التمويل المصرفي لعجز الموازنة العامة .
- نصيب القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي .
- نسبة القوى العاملة المتعلمة من اجمالي القوى العاملة .

خلص التحليل إلى مجموعة من النتائج :

أولاً: نتائج عامة وهي أنه بالرغم من أن ظاهرة التضخم الركودي محل خلاف بين المدارس الاقتصادية، إلا أنها حالة تزامن معدلات مرتفعة للبطالة والتضخم ويتم رصدها باستخدام معدل التضخم الركودي وهو عبارة عن مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة، و أن الظاهرة لا تحدث بسبب عامل واحد ولكن هي نتاج مجموعة من العوامل.

ثانياً: نتائج خاصة بالتضخم الركودي في الاقتصاد المصري وتتمثل في أنه من مؤشر رصد الظاهرة تبين ان الفترة (١٩٨٢-١٩٩١) فترة تصاعد في معدل الركودي التضخمي، وأن الفترة (٩٢-٢٠٠٢) فترة انخفاض في معدل التضخم الركودي، والفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) عودة للركود التضخمي نحو الارتفاع .

وقد انتهى التحليل إلى نتيجة مؤداها ان الركود التضخمي في الاقتصاد المصري يمكن تفسيره بعاملين هما من حيث الأهمية الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع الوسيطة + النصيب النسبي للمتعلمين من إجمالي القوى العاملة.

٣. فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر لأزمة الاستثمار فقد أظهرت الدراسة أن هناك عوامل مهمة تؤثر على القدرة على الاستثمار منها عوامل تمويلية، وعوامل مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية، هذا بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والهيكل الاقتصادي.

وأنه من خلال اختبار العلاقة بين الاستثمار ومجموع العوامل الآتية وهي- سعر الصرف الحقيقي ، الطاقة المعطلة ، الديون الخارجية ، سعر الفائدة الحقيقي على الودائع والاقتراض ، الناتج المحلي الاجمالي ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الاستثمار الاجنبي بالإضافة الى معدل التضخم والادخار (أى ثلاثة عشر متغير مستقل) هو اختبار واختيار ملائم ، وتمشيا مع منطق التحليل الاقتصادي وخاصة مع استبعاد الطاقة العاطلة والديون الخارجية .

وبدراسة المنهجيات المختلفة والمؤشرات الخاصة بها ، ثم استخدام المنهجية البنئية على أساس حساب مؤشر مركب من مجموعة المؤشرات التى توصلنا اليها سابقاً وجد أن استخدام المنهجية البنئية على أساس حساب مؤشر مركب من مجموعة المؤشرات المختلفة هى الأنسب، وأنه إذا انخفض المؤشر عن 0.206 فيكون ذلك إنذارا ببدء حدوث أزمة ، وكلما زادت قيمة المؤشر عن هذا الرقم كلما قل احتمال حدوث الأزمة، مع ضرورة حساب المؤشر المركب للإنذار المبكر لحدوث أزمة الاستثمار على فترات زمنية متقاربة قد تكون شهرية أو ربع سنوية على أقصى تقدير .

٤. فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر لأزمة الغذاء فقد أظهرت الدراسة أنه بالاعتماد على أساليب التحليل الاقتصادي الوصفى والمعايير الإحصائية التحليلية، وبعض نماذج الاتجاه العام البسيط، والمتعدد والمرحلي، فإنه يجب استخدام أسلوب تقدير المحصول كإحدى منهجيات أنظمة الإنذار المبكر لأزمات الغذاء .

كما أوضحت الدراسة أيضا أهمية الاعتماد على الأسعار العالمية للقمح وأن أهم المتغيرات المؤثرة على السعر العالمي للقمح هي ارتفاع السعر العالمي للبترو، يليه تزايد إنتاج الايثانول من القمح ثم تزايد مستويات الإنفاق الفردية في كل من الصين والهند. كما أظهرت النتائج التأثير السلبي لارتفاع السعر العالمي للقمح على اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء .

كما بينت الدراسة كذلك وجود مؤشران رئيسيين يمكن الاعتماد عليهما للتنبؤ بأزمات القمح أحدهما على المستوى المحلى ويتمثل في نسبة الاكتفاء الذاتى ، والآخر على المستوى الدولي ويتمثل في زيادة الأسعار العالمية للقمح .

كما تناولت الدراسة أهم إجراءات الاستعداد والوقاية في المدى القريب والمدى البعيد، وأوصت بزيادة الإنتاج المحلي للقمح- والعمل على زيادة المخزون الاستراتيجي منه وكذلك عقد اتفاقيات مسبقة مع العديد من الدول لتوريد القمح .

٥. أما فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر للأزمات السياحية فقد بينت الدراسة أن مصر تعتبر من أغنى دول العالم بمواردها السياحية سواء الطبيعية منها أو الحضارية حيث مرت عليها حضارات كثيرة تركت كل منها بصمات واضحة تتمثل في الآثار التي شيدها كل حضارة من الحضارات، وبالرغم من ذلك فإن نصيب مصر من السياحة العالمية لا يتناسب مع ما تتمتع به مصر من ميزة تنافسية على مستوى العالم.

كما أكدت على أن النظم الخبيرة هي أفضل النظم التي يمكن استخدامها كنظام إنذار مبكر لأنها نظم ذكية تقوم على الخبرة الإنسانية وتستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتتكون من قاعدة معرفة وآلة الاستدلال، مع أهمية تحديث هذا النظام الخبير مستقبلاً بالأخذ في الاعتبار كل المتغيرات المؤثرة، الأمر الذي يحتاج الى كثير من الوقت والجهد والتنسيق مع وزارة السياحة .

وأوضحت الدراسة أيضاً أن قطاع السياحة في مصر يتصدر مصادر النقد الأجنبي متقدماً على صادرات البترول، عائدات قناة السويس، تحويلات العاملين بالخارج، كما يخلق قطاع السياحة فرصاً كبيرة للتوظيف.

كما أبرز التحليل مدى حساسية قطاع السياحة للأحداث الداخلية والإقليمية والعالمية حيث يتأثر سلباً وبنسبة كبيرة من خلال انخفاض الحركة السياحية وانخفاض الإيرادات السياحية .

وأوضحت الدراسة كذلك أهمية إنشاء قواعد بيانات ونظام معلومات يتمثل في إنشاء نظام خبير Expert system بمثابة نظام الإنذار المبكر يساعد على الاستعداد والوقاية لاحتمال حدوث أزمة وذلك لتجنب آثارها السلبية على الحركة السياحية، كما أوصت بضرورة تحديث هذا النظام الخبير بحيث يتضمن متغيرات أكثر عن طريق تعاون خبراء معهد التخطيط ووزارة السياحة .

٦. فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر لأزمة الإتجار بالبشر أظهرت الدراسة ان عمليات الاتجار بالبشر تعتبر تجارة إجرامية ولكنها مربحة وقليلة المخاطر حيث يصعب السيطرة على مرتكبيها، تتوسع وتتزايد حدتها مع الوقت.

ولا تقتصر جريمة الاتجار بالبشر على نشاط واحد فقط ، بل يرتبط بها وترتكب معها أيضا أنشطة إجرامية أخرى متفاوتة الدرجات في عقوباتها ، وهى سلسلة من الجرائم ترتكب بغرض استغلال البشر ، ولتحقيق مكاسب مادية هائلة .

وقد أكدت الدراسة أن جريمة الاتجار بالبشر تعاني منها كافة المجتمعات مع مراعاة أن كل مجتمع يعاني من الظاهرة بشكل مختلف عن الآخر ، مما يؤكد ضرورة تعاون المجتمع الدولي بالعمل والمبادرات التي من شأنها محاصرة الظاهرة .

كذلك أظهرت الدراسة أن الإحصائيات المتوافرة ترسم صورة تثير الانزعاج ، وأن تقارير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة تؤكد أن جرائم الاتجار بالبشر أصبحت ثالث تجارة غير مشروعة فى العالم بعد تهريب السلاح والمخدرات .

وعن أسباب المشكلة رصدت الدراسة أسباب عدة أهمها الارتفاع الهائل فى الأرباح مع انخفاض المخاطر المحتملة ، أيضا إزدياد معدلات الفقر وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها العالم كأحد الظواهر السلبية للعولمة ، وإزدياد معدلات البطالة وغياب التعليم ، وإنهيار الشبكات الاجتماعية مع ضعف المواجهة القانونية للمشكلة حيث تحاسب الضحية ويترك الجانى .

وعن وجود المشكلة بالعالم العربى ومصر أظهرت الدراسة أن من بين الـ ١٣٩ دولة التى يوجد بها اتجار البشر توجد ١٧ دولة عربية منها مصر والتي تحتل الفئة الثانية ، أى التى لا تلتزم بأدنى المعايير، ولكنها تسمى فى سبيل معالجة المشكلة باعتبارها دولة معبر حيث يعبر المهريين من سيناء بمساعدة البدو الى اسرائيل ثم الى باقى دول العالم .

كما رصدت الدراسة ظاهرة الاتجار بالبشر وجندية الأطفال ، وأوضحت أهم مؤشرات الإنذار المبكر للأزمة حيث إن تجارة البشر استطاعت احتلال المرتبة الثالثة فى التجارة غير المشروعة مرتفعة الربح بعد تهريب السلاح والمخدرات ، وتحقيق الأرباح الهائلة مقابل المخاطر القليلة ، وتزايد استغلال الأطفال فى الصراعات المسلحة ، وإزدياد انتشار شركات بيع الخدم فى الدول التى تعاني من صراعات مسلحة .

وعن التدابير المطلوبة لمحاصرة المشكلة ، أظهرت الدراسة أن هناك ثلاثة محاور يمكن التحرك من خلالها وهى : توعية الرأى العام ، المطالبة بتعديل القوانين ، مساعدة الضحايا .

٧. فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر لأزمة الرعاية الصحية عند الشرائح السكانية الفقيرة فى مصر

فقد بينت الدراسة أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت والتكيف الهيكلي في الربع الأخير من القرن العشرين قد أدى إلى تقلص برامج الدعم التي كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة، ومحاولات ما يسمى استرداد سعر التكلفة . كما أن عملية التسعير في ظل تلك البرامج تأتي مصحوبة بالارتفاعات في الأسعار العالمية، في حين أن دخول معظم الأفراد، خاصة الموظفين، تكون ثابتة أو تشهد معدلات ارتفاع طفيفة لا تتناسب مع الزيادة في أسعار السلع والخدمات ، وتوقف الدولة عن تنفيذ برامج التشغيل وسياسات الاستغناء عن العمالة بنظام « المعاش المبكر » في إطار عملية الخصخصة، وقد ترتب على ذلك زيادة حدة الفقر في مصر فخلال الفترة من ٢٠٠٠/١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ازدادت نسبة الفقر المدقع من ٢.٩٪ إلى ٣.٨٪، بزيادة قدرها ٣١٪، وازدادت نسبة الفقر المطلق من ١٦.٧ إلى ١٩.٦٪، وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة تبادلية قوية بين الصحة والفقر ، وقد تطلب الإلمام بمناخ الأزمة القائم والبيئة الداخلية والخارجية للأزمة دراسة كل من: هيئات رسم السياسات الصحية والاجتماعية وسن القوانين، ومقدمو الأمان الاجتماعي، ومقدمو الرعاية الصحية، وأنشطة تدعيم الرعاية الصحية بوزارة الصحة، ومشروع قانون التأمين الصحي ، وتمثل شدة الأزمة في اختلال كل من الرعاية الصحية واختلال البيئة التي تقدم فيها الرعاية الصحية.

وقد اقترح تطبيق مجموعة سياسات إصلاح الرعاية الصحية التالية : نموذج تطوير خطة المعلوماتية للرعاية الصحية ونظام تأمين إجباري صحي شامل واحد يغطي كافة فئات الشعب وذلك من خلال نموذج نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة، ونموذج SimIns لتحليل الآليات المالية للتأمين الصحي، كما اقترح إعادة هيكلة وزارة التضامن الاجتماعي، وتدعيم سياسات حماية البيئة والاستدامة البيئية للحفاظ على صحة المواطنين ، وبناءً على دراسة Egypt Household Health Service Utilization and Expenditure Survey, National Survey 2004 الإنفاق الأسرى على الصحة والاستخدام للخدمة فإن الإنفاق الأمثل السنوي للفرد على الرعاية الصحية هو إنفاق أعلى مستوى معيشي من السكان الذي يبلغ ٥٢٠ جنيهًا في سنة الأساس (٢٠٠٤)، ويمكن الحصول على الإنفاق السنوي المطلوب على الرعاية الصحية بإيجاد جملة هذا المبلغ في كل سنة من السنوات التالية باستخدام معدل التضخم السنوي. كما يمكن الحصول على إجمالي الإنفاق الأمثل الصحي في الدولة بضرب الإنفاق الأمثل السنوي للفرد في عدد سكان مصر .

وقد أكد البحث على أهمية أن تزاوّل صناعة الرعاية الصحية على أساس الحداثة التي تعتمد على العناصر التالية: التفريغ والانتظام في عمل واحد مع حق الحصول على تخصص طبي عالي (دكتوراه) في السنوات الخمس الأولى من الممارسة مع تجديد الشهادة كل ٥ سنوات بوسائل عديدة هي في إمكان الاستشاري المتفريغ للعمل الطبي من خلال مواصلة التقدم العلمي المستمر لصالح رعاية طبية أفضل، والحصول على أجر تعاقدي كافي مقابل قياس منظم للأداء، وتضمين الأجر حوافز مالية وتعليمية تدريبية واجتماعية لضمان الاستقرار المعيشي، وأن تكون الرعاية بواسطة الفريق الذي يضم الهيئة التمريضية وتحت مباشرة المشرفين على عمل الأخصائي والطبيب المقيم والمتدرب والتعاون الأقصى مع التخصصات المساعدة، والاعتماد على بروتوكول مكتوب ومنشور على شبكة الانترنت للرجوع إليه في كل حالة وموجود على مكتب الطبيب أو على حاسوبه الذي يحمله على كفه أو في جيبه، ويتم تحديث بروتوكولات الممارسة والعلاج دورياً، ومتابعة الرعاية من خلال رقم قومي صحي وملف مكتوب أو الكتروني يصحب المريض في كل مراحل وأماكن رعايته، وبناء رعاية المريض على الدليل Evidence-based Care والمعتمد على إجراء من الحد الضروري من البحوث والمختبرات دون إفراط، وتواصل جودة الرعاية المعتمدة على تراكم الخبرة، وتحديد أعداد وأنواع المرضى تحت رعاية كل فريق مع السماح للمرضي بالاختيار لفريق العلاج كلما زادت ثقافتهم الطبية، وأن تعتمد الرعاية على تأكيد التواصل الأفقي والرأسي مع من يرفع كفاءة الرعاية وإمكانية تسريع عودة المريض إلى حياته العادية وعمله، مع تأكيد على ضرورة إبداء الزملاء والرؤساء والمرضى والهيئة التمريضية لرأيهم المكتوب في أداء الطبيب والفريق الذي يعمل معه، وأن تقوم الرعاية على الاحتراف الملتزم بمسئولية قانونية تقلل من أخطاء وأخطار المهنة وتحفظ للمرضي حقوقهم القانونية المستحقة، واعتماد الرعاية على مشاركة الأطباء في التدريس وفي إجراء البحوث الميدانية والعملية، وتطوير إمكانات الفريق في جوانب الاقتصاد الصحي وحسابات التكلفة، والتسجيل المرضي وإدارة الوحدة، والمشاركة في التثقيف الصحي لجمهور المنتفعين من أجل ترشيد استخدام الدواء وممارسة المرضي لأساليب تحسين نوعية الحياة. كما طالب البحث بنشر مشروع قانون التأمين الصحي الجديد في الصحف وفتح حوار أوسع حوله في كافة وسائل الإعلام وإتاحة الفرصة لكل الآراء قبل إقراره وإتاحة الوقت الكافي للحوار، وكذلك نشر الميزانيات الخاصة بالتأمين الصحي وكتاب الإحصاء السنوي وإتاحته للباحثين باعتبار ذلك إحدى سمات الديمقراطية والشفافية، وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر، وتدعيم

أنشطة الوقاية من العدوى في المنشآت الصحية، وتوفير الأدوية الأساسية في معظم المنشآت الصحية وترشيد الإنفاق على الدواء، واستكمال باقي مراحل الرعاية الصحية في مصر وعدم الاقتصار على الرعاية الصحية الأساسية، وتدعيم ثقافة الجانب الاجتماعي والأخلاقي للصحة لدى مقدمى الخدمات الصحية، وأهمية وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة عن المجتمع المصرى، وأهمية وجود خريطة صحية تحدد المناطق الجغرافية المستهدفة في الرعاية الصحية، ومتابعة الانتشار المرضى بكفاءة والفرقة بين حالات الانتشار الحديثة والحالات القديمة حتى يمكن تحديد نوعية الرعاية الصحية المطلوبة، وتدعيم إدخال تقنيات الحاسبات ونظم المعلومات على كافة مراحل وقطاعات الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجمهورية، وإعادة هيكلة الهيئة العامة للتأمين الصحى، وتدعيم دور منظمات المجتمع المدنى الفاعل في الرعاية الصحية والاجتماعية في مصر، وذلك من خلال ما يلي: اشتغال القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على نصوص قانونية تضمن الشفافية والإفصاح من جانب الحكومة في عرض مشروعات قوانين التأمين الصحي على هذه المنظمات لدراستها وإبداء اقتراحاتها، وتمكين هذه المنظمات من المشاركة في لجان مناقشة تشريعات التأمين الصحي بمجلسي الشورى والشعب، والاستفادة من الدراسات التي وضعتها هذه المنظمات في إصدار هذه التشريعات، وتمكين هذه المنظمات من مراقبة أداء المنشآت الصحية للتأكد من أداء الرعاية الصحية بجودة والتحقق من استفادة الشرائح السكانية الفقيرة من الرعاية الصحية، وحق هذه المنظمات في المطالبة بالتعويض لكل متضرر من ضحايا الإهمال الطبي وأهلية التقاضي التي تنشأ لهذا الغرض، وبالتالي يكون لها صفة في رفع الدعوى، وإيجاد وزارة الصحة آلية للتفاعل ما بين إدارة المنشآت الصحية والعاملين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية والمنتفعين بالرعاية الصحية، وقيام الوزارة بالتنسيق والتكامل فيما بين هذه المنظمات بعضها البعض، وفيما بينها وبين الدولة والقطاع الخاص، وأيضاً قيام الوزارة بتقديم التمويل والدعم الفني والبرامج الفنية والتدريبية والنشرات الدورية لهذه المنظمات، و تطوير استراتيجيات المنظمات غير الحكومية ورؤيتها في علاقاتها بالقدرة على التأثير في عملية صنع السياسات، لتجاوز الطابع النخبوي لنشاطاتها في اتجاه إيجاد قواعد نفوذ لها وسط الفئات أصحاب المصلحة، وتدعيم قدرة المنظمات غير الحكومية على التشبيك ومراجعة علاقاتها بالشبكات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، في إطار مبدئين أساسيين، أولهما ديمقراطية المشاركة والشفافية والمحاسبة، وثانيهما بناء روابطها بالشبكات على أساس إيجاد النفوذ في القواعد المجتمعية

المحلية، الأمر الذي سوف ينعكس على ظهور فرص لتعزيز عضوية هذه المنظمات وتفعيلها، وتوفير موارد بشرية تساعد في تطويرها، وتطوير الهيكل المؤسسي لها بهدف دعم قدرة فريق العمل للوفاء بالاحتياجات المختلفة في ظل أعمال مبادئ الشفافية والعمل التشاركي الجماعي وتفعيل قيمة العمل التطوعي، والعمل في اتجاه بناء فريقين للعمل من المحترفين والمتطوعين، سوف يمكن المنظمات غير الحكومية من العمل الميداني المباشر في اتجاه الارتباط بالقواعد وتجاوز العمل النخبوي، وتفعيل إعلام المنظمات غير الحكومية سواء كان الموقع الإلكتروني لهذه المنظمات أو نشرتها الفصليّة.

٨ . وأخيراً فقد تم في هذه الدراسة إيضاح دور نظام المعلومات المقترح لنظم الإنذار المبكر لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة ، والأهداف التي يسعى نظام المعلومات المقترح إلى تحقيقها ، والفوائد التي تحققها قاعدة البيانات المقترحة لنظم الإنذار المبكر ، والبيئة المعلوماتية لإدارة الأزمات والكوارث، وقاعدة بيانات نظم الإنذار المبكر ، وتصميم الملفات الخاصة بقاعدة البيانات وشاشات الإدخال والمخرجات لقاعدة البيانات ، بحيث يصبح هناك نظام معلومات يساعد متخذ القرار في الحصول على المعلومات والتقارير المطلوبة والمنهجية المستخدمة للاستعداد والوقاية لمواجهة الأزمات محتملة الوقوع وذلك في أقل وقت ممكن .